

أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم

د. عبد الرحمان علي الجيلاني¹

ملخص :

يكتسب المنهج النقدي لمعدل الصرف أهمية كبيرة في ظل توجه دول عديدة في الفترة الراهنة نحو أعمال قوى السوق و تحرير التجارة الخارجية و سوق الصرف الأجنبي ، و يركز المنهج النقدي لمعدل الصرف على تحليل و دراسة العلاقة بين الطلب على النقود و العرض منها و تأثير هذه العلاقة على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج و من ثم على معدل الصرف . ولا شك أن دراسة دور السياسة النقدية في التأثير على معدل الصرف يتطلب دراسة و تحليل المنهج النقدي كمدخل ملائم لتحديد هذا المعدل .

لا يذكر المنهج النقدي لمعدل الصرف إلا أن الدور الأكبر و الأهم في تحديد معدل الصرف يناط بالمتغيرات النقدية غير أن المتغيرات الحقيقية تمارس تأثيرها على معدل الصرف من خلال القنوات النقدية ، والجدير بالذكر أن المنهج النقدي لتحديد معدل الصرف لا يركز على اتجاه أو آلية واحدة لتحديد معدل الصرف بل تتباين اتجاهات المفكرين الاقتصاديين المؤسسين و المحادثين في المنهج النقدي سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

يعتبر معدل الصرف احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية ليس فقط في ضوء ما يمارسه من تأثير على القطاع الخارجي بل على القطاع الداخلي أيضا و ذلك في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد القومي (سوق السلع و الخدمات - سوق النقود - سوق عناصر الإنتاج) و التأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي و الخارجي .

إن أهمية المنهج النقدي لتحليل و تفسير تغيرات معدلات الصرف في الفترة الراهنة إضافة عما تشغله قضية معدل الصرف من أهمية سواء لدى السياسة أو المستثمرين أو المؤسسات المالية و النقدية الدولية ، و تعود هذه الأهمية إلى أن معدل الصرف ليس مجرد سعر أو نسبة تحدد بمنهج معين بل يلعب معدل الصرف دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها : الاستثمار ، الإنتاج ، الاستيراد و تدفقات رؤوس الأموال ... الخ .

The relation between exchange rates and flotation system

Abstract : *The monetary approach to the exchange rate is of great importance in many countries went under in the current period about the work of market forces and liberalization of foreign trade and exchange market Foreign.*

And cash-based approach to the exchange rate on the analysis and study of the relationship between the demand for money and display them and the relationship

¹ د. عبد الرحمن علي الجيلاني جامعة مصطفى اسطمبولي - الجزائر

Totarihzh the flows of goods, services and capital to and from abroad and from then on the exchange rate. And no doubt that the study of the role of monetary policy to influence the exchange rate requires study and analysis of the monetary approach suitable as input to determine this average.

It does not mention the monetary approach to the exchange rate, but that Alldoralokpr and most important in determining the exchange rate entrusted monetary variables is that the real variables exert their influence on the exchange rate through monetary channels.

It is worth mentioning that the monetary approach to determine the exchange rate is not based on the direction of one or mechanism to determine the exchange rate, but trends vary founding and economic thinkers in the modern monetary approach, whether in theory or applied.

The exchange rate is one of the most important economic policy tools not only practiced in the light of the impact on the external sector, but also on the domestic sector and in light of the mutual influence between the constituent markets (market goods and services-market money-market factors of production) and the mutual influence between internal and external sectors.

The importance of the monetary approach to the analysis and interpretation of changes in the exchange rates in the current period as well occupied by the question of what exchange rate the importance of the policy or whether it leads investors or international financial institutions and cash. And return these important that the exchange rate is not just price or ratio identifies a particular approach, but the exchange rate plays an important role in influencing the level of economic activity in many respects the most important: the investment. Production. Importing and capital flows ... etc

1-مقدمة

إن تأسيس النظام المصرفي العالمي حيث بدأت العلاقات الاقتصادية في التشابك، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة بعضها البعض بطريقة تجعل من السياسات النقدية التي يتم تطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى، في الوقت الذي يعاني فيه النمو الاقتصادي من المعوقات والمشاكل التي دائما ما تحول دون مواصلة نموه، ومن أبرز المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي هي تزايد ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة اللذان ينعكس أثرهما بشكل مباشر على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى

وذلك لأن التضخم يسهم دائما في انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الأموال المطلوبة لتمويل المشروعات وغيرها، وبما أن النقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية سواد على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

-أسباب تحويل العملة:

في البداية وقبل أن نتحدث عن سعر الصرف والمفاهيم المتعلقة به سوف نوضح أولا الأسباب الدافعة إلى تحويل العملة بعملة أخرى، باعتبار أن عملة الدولة المحلية للدولة لا يتم اعتمادها بالضرورة كأساس في التعاملات المالية والتجارية بين الدول، وهو ما أبرز الحاجة إلى إنشاء سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشترى العملات الأجنبية لهذه الأسباب:

المعاملات التجارية، الاستثمارات الأجنبية، دفع الفوائد على الأرباح، المساعدات الأجنبية، دفع الديون.

- سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية.

- أنواع سعر الصرف:

- سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا إما إيجابا أو سلبا بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

- سعر الصرف الحقيقي :

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين. ومع تطورات وتغيرات كلا من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى

سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.

حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فإن ذلك يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف ذات أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

- أسعار الصرف المتقاطعة :

هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

كما أن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازي لشراء وبيع عملة مقابل أخرى والتي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى.

- كيفية تحديد سعر الصرف:

في الحقيقة إن سعر الصرف يتحدد طبقا للعوامل المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي والطلب عليه نتيجة استيراد وتصدير السلع، وانتقال رؤوس الأموال، وتدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف وكذلك المضاربون.

- تحديد سعر صرف العملة في ظل نظام الذهب:

حتى عام 1931 كانت هناك علاقة ثابتة بين الذهب وكل عملة وطنية حيث كان سعر صرف العملة محكوم بأوزان معينة من الذهب، ومن خلال هذه المقارنة كانت تسهل مقارنة قيم العملات المختلفة، وذلك على أساس مقارنة عدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة بعدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة أخرى.

- تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض والطلب:

بعد عام 1931، خرجت الدول على نظام الذهب، وأوقفت بذلك قابلية صرف العملة الورقية بالعملات الذهبية أو السبائك الذهبية، ومن هنا فإن سعر صرف أية عملة وطنية أصبح يتحدد بطريقة أخرى، ولما كان السعر بوجه عام يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في الأسواق، فإن زيادة عرض العملة الوطنية تعكس ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية والعكس.

- أثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات على تحديد

إن ميزان مدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث إن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلبا على العملة الوطنية أي عرض للعملة الأجنبية، فالصادرات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرض للعملة الوطنية أي طلبا للعملة الأجنبية. ومن هنا فإن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، فإن ذلك يشير إلى زيادة عرض العملة الوطنية على الطلب عليها، ليؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

- سعر الصرف و التضخم:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل، وتركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعينتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها وهو ما يؤثر على الميزان التجاري. وقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد وعدم وجود تكاليف التنقل والرسوم الجمركية.

- العوامل التي تؤثر على زيادة وانخفاض الطلب والعرض على العملات وسعر صرفها:

إن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف ناتجة عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبجسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع ومسايرة التطورات الدولية، كذلك فإن التفاوت في السياسات والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتعويم الحر والتعويم المدار أما بالنسبة للنظم التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا في الأمد الطويل.

- التغير في الدخل الحقيقي:

تعتبر التغيرات في الدخل الحقيقي للدولة من العوامل الهامة التي تؤثر على سعر الصرف لعملتها وذلك لأن زيادة الدخل الحقيقي لدولة ما، تؤدي إلى زيادة إمكانية الدولة على الشراء، مما يؤدي إلى زيادة واردات هذه الدولة وبطبيعة الحال زيادة صادرات العالم الخارجي لها.

وزيادة صادرات دولة للعالم الخارجي تؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها، وذلك على عكس الدولة التي استقبلت هذه الصادرات فيزيد الطلب على عملة الأولى في مقابل الأخيرة، ويزيد عرض عملة الأخيرة في مقابل الأولى، وبالتالي تنخفض قيمة عملة الدولة المستوردة، مقابل الدولة المصدرة.

- ارتفاع مستويات الأسعار:

إن ارتفاع مستويات الأسعار في دولة ما بالمقارنة لبقية الدول يسيء من الوضع التنافسي لهذه الدولة ويجعل الواردات في وضع أفضل وبالتالي تشتري الدولة من العالم الخارجي أكثر مما تباع له مما ينتج عنه زيادة واردات هذه الدولة في مواجهة صادراتها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في مواجهة عملة الدولة المصدرة، والعكس صحيح. ويفسر ذلك ما حدث عام 1978 حيث انخفضت معدلات التضخم في ألمانيا عنها في الولايات المتحدة مما أدى إلى زيادة مبيعات ألمانيا للولايات المتحدة، وانخفاض مشتريات ألمانيا من الولايات المتحدة، وبالتالي ارتفعت قيمة المارك مقابل الدولار.

- التغير في سعر الفائدة:

بفرض ثبات باقي العوامل المؤثرة على سعر العملة على حالها فإن اختلاف سعر الفائدة ما بين دولتين قد يفسر انتقال حركات رؤوس الأموال من الدولة التي تمنح أسعار فائدة منخفضة إلى الدولة التي تمنح أسعار فائدة أعلى، وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع في مواجهة عملة الدولة ذات سعر الفائدة المنخفض، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الأولى عن الثانية، ويفسر ذلك ارتفاع قيمة الدولار عام 1982، بعد انخفاض له دام سنتان، بعد أن قامت المؤسسات النقدية الأمريكية برفع قيمة الفائدة على الدولار.

إن توقعات المتعاملين تعكسها الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على السوق النقدي، وأهم هذه الأحداث التي قد تؤثر على سلوك المتعاملين، القرارات السياسية ووضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وإحصاءات النقد وحالة سوق العمالة وبيانات الإنتاج، والاضطرابات والقتال والثورات والإرهاب والكوارث الطبيعية.

- أنظمة تعويم أسعار الصرف:

- التعويم (floatation):

التعويم هو ترك سعر صرف عملة ما، أي معادلتها مع عملات أخرى، يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، وكفاية أدائه، ومرونة جهازها الإنتاجي.

- أشكال التعويم:

- التعويم الحر:

ويعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويُتبع هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنه الإسترليني والفرنك السويسري.

- التعويم المدار:

ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق

الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية ويُتبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك السويسري أو بسلة من العملات.

وقد تطورت سياسة التعويم لتصبح من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتمارس هذه السياسة بإجراءات تدخلية أهمها:

* التأثير في السوق النقدية، من خلال التأثير في حركتي العرض والطلب، وذلك عن طريق بيع العملة المحلية أو شرائها.

* التأثير في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو خفضه.

* التأثير في حجم التجارة الخارجية عن طريق التحديد الكمي للواردات أو تشجيع الصادرات.

- أسباب التعويم:

كشفت التطورات السياسية والاقتصادية في بداية الستينات أن نظام النقد الدولي القائم على مبادئ مؤتمر بريتون وودز باعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة المرتكز على الدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد أصبح غير قادر على ضبط التقلبات المستمرة والعنيفة في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء وذلك لأسباب أهمها:

* اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية الرئيسة، إذ برزت أوروبا الغربية واليابان قوى اقتصادية كبرى أخذت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

* اختلاف معدلات التضخم فيما بين الدول الصناعية، وأثر ذلك في أسعار الفائدة، ثم في تقلبات أسعار صرف العملات.

* تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة زيادة الإنفاق الأمريكي سواء للاستثمار الخارجي أم لتمويل نفقات حرب فيتنام

* تزايد التنافس وتناقض المصالح فيما بين الدول الصناعية المتقدمة.

* التناقض الذي يجسده نظام بريتون وودز يكمن في حاجة الاقتصاد العالمي إلى السيولة الدولية التي يوفرها تدفق الدولارات الأمريكية للخارج من جزاء عجز الميزان التجاري، وترافق هذه الحاجة مع تزايد عدم الثقة بالعملة الأمريكية وبقدرتها على تمويل نمو الاقتصاد العالمي.

* اتساع نطاق حركات رؤوس الأموال الساخنة المشتغلة بالمضاربة، ولاسيما سوق الدولارات الأوربية الذي مؤل حركات المضاربة الشديدة التي تعرض لها الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني واليرة الإيطالية في نهاية الستينات.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أبرز من استخدم سياسة التعويم على الصعيد العالمي للحفاظ على مواقع التنافسية وخدمة أغراضه السياسية والاقتصادية.

- الآثار الاقتصادية للتعويم:

يؤدي التعويم عملياً إلى إحدى حالتين:

رفع قيمة النقد المحلي أو خفضه، وكلتا الحالتين تؤثران في الأسعار وفي التجارة الخارجية وفي النمو الاقتصادي عامةً، وتختلف هذه الآثار بحسب طبيعة البلد الذي عمّم عملته، إذ تختلف هذه الآثار في البلدان الصناعية المتقدمة عنها في البلدان النامية. مثال: إذا أدى تعويم عملة ما إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات، أي إلى ارتفاع سعر معادلتها مع العملات الأجنبية؛ فإن ذلك يؤثر سلباً في حركة الصادرات، لأن أسعار السلع المحلية تصبح مرتفعة للمستوردين الأجانب فينخفض الطلب عليها (وفقاً لدرجة مرونة الطلب)، ويؤدي ذلك إلى زيادة الواردات لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أرخص للمستوردين المحليين، مما يسهم في عجز الميزان التجاري، ويمكن أن تشجع رؤوس الأموال المحلية للاتجاه نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح في الإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدات أكثر من العملة الأجنبية، وبذلك يتأثر ميزان مدفوعات الدولة تأثراً سلبياً، وتتأثر الصناعة المحلية بتعرضها لمنافسة الواردات، ويتباطأ النمو وترتفع درجة البطالة. و في حالة تعويم عملة ما باتجاه انخفاض سعر صرفها - أي انخفاض سعر تعادلها مع العملات الأخرى - تحدث الآثار المعاكسة. إلا أن هذه الآثار الاقتصادية لتعويم العملات لا تنطبق تماماً ولا تصح في حالة البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها أن الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية في معظمه عالي المرونة، والجهاز الإنتاجي لديها ضعيف نسبياً وغير قادر على تلبية الطلب الخارجي، إن وجد، وهي تنفذ معظم تجارتها الخارجية بعملة أهم شركائها التجاريين، وليس بعملتها الوطنية، وتقيّد على حركة العملة المحلية كثيراً. لهذه الآثار المهمة للتعويم ازدادت أهمية استخدامه من قبل السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية وهذا ما يفسّر التقلبات اليومية المستمرة لأسعار صرف العملات فيما بينها، ومن ثم يفسّر الفوضى النقدية التي يعيشها العالم اليوم.

- نظام تعويم أسعار الصرف:

لم تكن أسعار الصرف المرنة وليدة فترة السبعينات وإنما تعتبر أسعار الصرف المرنة إجراء استخدم أساساً في الفترات التي تميزت بعدم الاستقرار كالحروب والأزمات، هذا ويمكن الإشارة إلى أن دول أمريكا اللاتينية التي كانت تابعة للسيطرة الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية كانت تعتمد في تعاملاتها على أساس أسعار الصرف المرنة خلال القرن التاسع عشر كذلك فإنه بالنسبة للدول التي كانت تتبنى قاعدة المعدنين الذهب والفضة وإلى جانبها دول تتبنى قاعدة الذهب فإنه تميزت التبادلات بينها بعدم ثبات معدل الصرف نتيجة القيمة الغير مستقرة بين المعدنين.

لقد لجأت بعض الدول إلى تعويم عملاتها في فترات ما بعد الحرب العالمية الأولى منها ألمانيا أثناء أزمة الكساد الكبير 1933، وفي السبعينات من القرن العشرين ومع فشل محاولات كل من بريطانيا وفرنسا في المحافظة على استقرار قيمة عملتهما نتيجة تزامن هذه المحاولات مع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي خاصة بعد حرب فيتنام وفقدان الثقة في الدولار وبداية الأزمة البترولية 1973، أدت هذه العوامل إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي وتوسع تقلبات أسعار العملات حيث أصبح من الصعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية فلجأت أغلب الدول إلى تعويم عملاتها وبذلك شهد نظام استقرار أسعار الصرف تحولاً جذرياً إثر تخلي البنوك المركزية على مساندة أسعار تعادل عملاتها الوطنية وتركت أسعار عملاتها تتحدد بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق.

التعويم النقبي : يعتبر التعويم نقبا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لتدعيم سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

التعويم غير النقبي : عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند حدود معينة

التعويم المستقل : يكون التعويم مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف عملة في ارتفاعه أو انخفاضه بأسعار صرف عملة أو عملات أخرى.

التعويم المشترك : يكون هذا التعويم إذا ما حدث ارتباط بحيث ترتفع أسعار صرف مجموعة من العملات معا أو تنخفض معا كالتنظيم النقدي الأوروبي.

- نظام استقرار أسعار الصرف:

يتلخص هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار تعادل العملات مع إمكانية تعديلها إذا ما استدعت الضرورة ذلك، خاصة في حالة اختلال ميزان المدفوعات ويعتمد نظام الصرف المستقر على مدى محافظة الدول على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حدده لعملائها وقد أتاح صندوق النقد الدولي تحريك سعر الصرف عن سعر التعادل بنسبة 1%.

توضيح : لا يعني نظام استقرار أسعار الصرف جمود هذه الأسعار وعدم قابليتها للتغيير فقد أتاح صندوق النقد الدولي مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة فتغير سعر التعادل بواسطة ما تمثله من وزن ذهب أو من وحدات العملة الارتكازية يؤدي إلى تغيير سعر الصرف أما تغيير سعر التعادل بواسطة تخفيض سعر الصرف أو العكس فهذا ما كان صندوق النقد الدولي يهدف إلى تنظيمه.

- مزايا وعيوب نظم الصرف:

-المزايا: من أهم مزايا نظم الصرف الثابتة سواء النظم التي تتمثل في ارتباط العملة بمعدن أو التي ترتبط بعملة قابلة للتحويل أو بسلة من العملات ما يلي:

- 1- أن التقلبات البسيطة تساعد في نمو حجم التجارة الدولية
- 2- تساعد الدول على تنظيم والتحكم في السياسات الداخلية
3. أداء هذا الأسلوب من الصرف يتوقف على درجة الثقة الممنوحة لهذه العملة.

- العيوب:

1. أن السياسة النقدية للدولة تتميز بحرية ضعيلة
2. يقوم هذا النظام استنادا على حجم وكمية الاحتياطات (عملات - ذهب)

3. آلية تعديل ميزان المدفوعات في إطار نظام الصرف الثابت تعتمد على السياسات الانكماشية والتضخمية والتي تؤدي في الغالب إلى نتائج غير مرغوبة.

- مزايا وعيوب الصرف المرن:

- المزايا:

- السياسات النقدية والضريبية تكون مرنة
- البنوك المركزية ليست بحاجة للاحتفاظ بالاحتياطات لمواجهة تقلبات سعر الصرف

- العيوب:

- تقلبات أسعار الصرف الكبيرة تؤثر سلباً على التجارة الدولية.
- الصرف المرن يمكن أن يفرز آثار تضخمية تؤدي إلى عرقلة السياسات النقدية لكل دولة.
- التقلبات في المدى القصير ترتبط بحركات رؤوس الأموال وتكون كبيرة جداً.
- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية.

- سياسة تخفيض قيمة العملة:

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبي أي رفع سعر الصرف الأجنبي ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة، وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.

وتكمن فكرة تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها في علاج العجز في ميزان المدفوعات كما يهدف التخفيض إلى زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية أو حماية بعض الصناعات المحلية، ويتوقف نجاح سياسة التخفيض على بعض الشروط أهمها:

حالة المرونة السعرية للطلب الذي له تأثير مباشر على معدل النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الدخل في حين يؤثر سلباً على حجم المديونية الخارجية ويؤثر التخفيض على الواردات وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج ويتجه سلوك الوحدات الاقتصادية التي تستند في قراراتها على وضعيات سعر الصرف إلى التعجيل برفع أسعار منتجاتها في السوق المحلية ولكن بأقل حدة من حركة أسعار الصرف إضافة إلى سياسة التخفيض يوجد أيضاً التدخل المباشر وغير مباشر سواء عن طريق شراء أو

بيع العملة أو عن طريق تغيير معدل الفائدة كذلك اللجوء إلى الرقابة على الصرف أو نظام الحصص التي تعتبر من السياسات الفعالة في إحداث آثار مباشرة على الصرف وبالتالي تحقيق السياسة المستهدفة.

- الآثار السلبية لعدم تعويم العملة:

1. ظهور نشاط غير قانوني أي ما يسمى بالسوق الموازية لبيع و شراء العملات الأجنبية.
2. عدم مقدرة البنك المركزي من السيطرة الكاملة لكمية العملات الأجنبية و المحلية المتداولة داخل البلد و هذا يعني أن هناك جزء من هذه الكمية خارج الدورة الاقتصادية الرسمية.
3. قد يتسبب نقص السيولة المتداولة من تلك العملات التي خارج الدورة الاقتصادية الرسمية إلى الاحتكار و هذا يعني إضعاف قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع قيمة العملات الأجنبية و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم غير معلن رسمياً كما أن نقص السيولة قد يؤدي إلى إصدارات جديدة من العملة المحلية و هذا بدوره قد يعزز معدل التضخم.
4. تحدد أسعار السلع و الخدمات على أساس سعر شراء العملات الأجنبية بالسوق الموازية و ليس بالسعر المحدد من قبل البنك المركزي للعملات الأجنبية.
5. الفارق بين سعر بيع العملات الأجنبية بالسوق الموازية و سعر بيع العملات الأجنبية المحددة من قبل البنك المركزي نسبياً كبير و غالباً ما يتحمل هذا الفارق المستهلك {الحلقة الأضعف} و تعود فائدة هذه العملية في صالح المستوردين و التجار و المضاربين.
6. القيمة التي يخسرها المستهلك كفارق السعر كان يمكن لها أن تعود بالفائدة على المستهلك عن طريق المزيد من الاستهلاك و إلى الدولة عن طريق الادخار الذي يمكن أن يوجه إلى الاستثمار و ذلك من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني {مزيداً من الأموال السائلة بالدورة الاقتصادية الرسمية}.

3-الخلاصة.

إن احد الأسباب الرئيسية التي تعوق العودة إلى نظام معدل الصرف الثابت هو عدم تمكن صانعي السياسة المحليين من إتباع سياسة نقدية مستقلة طالما كانوا ملتزمين هم أنفسهم بالتدخل لتحقيق استقرار إلى تخفيض النمو النقدي المحلي فسوف يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط تصاعديّة على العملة المحلية (ارتفاع سعرها) آنذاك تكون السلطات النقدية مضطرة إلى زيادة السيولة المحلية في السوق لمنع سعر العملة المحلية من الارتفاع و يختلف الإجراء الأخير بإلغاء تأثير التقييد الأول السابق لإجرائه بواسطة السلطات النقدية. (1)

و بالتالي فلا يمكن للسلطات النقدية المحلية صياغة و تطبيق سياسة مستقلة للتأثير على المتغيرات النقدية المحلية و النمو الاقتصادي في ظل نظام معدلات الصرف الثابتة , على النقيض عن ذلك يكون الحال في ظل نظام تقويم معدلات الصرف فإذا كان لا يوجد الالتزام بتدخل السلطات النقدية فليس من المتوقع أن تنتج آثار تحد من تحرك المتغيرات النقدية و من ثم

فالاتجاه نحو سياسة نقدية مقيدة سوف يكون أكثر قوة فعليا في ظل تقويم معدلات الصرف و يفسر ذلك بان الضغوط التصاعدي على العملة المحلية تنخفض من طلب الأجانب على السلع المحلية و هو ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز اثر التقييد الأولى للسياسة النقدية .

و عندما تتماثل مجموعة من الدول من حيث انخفاض قدرة صانعي السياسة على التحكم في المصرف النقدي الملائم فسوف تضطر هذه الدول إلى محاولة تنسيق سياساتها النقدية , و يعزى ذلك إلى انخفاض قدرة البنك المركزي في كل دولة على انتهاز سياسة نقدية مستقلة و عن طريق التنسيق بين مجموعة من الدول في مجال سياساتها النقدية تتعاضد إمكانية التحكم في المتغيرات النقدية و اتجاهات الاقتصاد المحلي و هو ما يضمن ثبات نسبة معدلات الصرف بين هذه الدول و يفسر ذلك بأنه في حالة ارتفاع درجة الإحلال بين مجموعة من العملات المتنافسة يمكن النظر إلى هذه العملات ككل لعملة واحدة يمكن التحكم في نموها من خلال تنسيق السياسة النقدية لهذه الدول إقليميا و عالميا (2)

1. Resenberg.M.(1996) " currency fore casting... ;op.cit.p179

2. Spinelli.F.(1983) " currency substitution... ;op.cit.p782

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- بسام الحجار , نظام النقد العالمي و أسعار الصرف , دار المنهل البناني الطبعة الأولى , بيروت 2009.
- سحنون محمد , الاقتصاد النقدي و المصرفي , دار بهاء الدين للنشر و التوزيع , حي النخيل فيلا 55-عين الباي قسنطينة 2003

-مدحت صالح , النقود الدولية و عمليات الصرف الاجنبي ,دار غريب للطباعة و النشر , القاهرة 1997
-نشأت الوكيل , التوازن النقدي و معدل الصرف , دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف , شركة فاس للطباعة , الطبعة الأولى , القاهرة 2006

المراجع الاجنبية:

1-<http://www.startimes.com/f.aspx?+=32152865-1>

2-[http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia
&func=display_term&id=159986&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display_term&id=159986&m=1)